أثر التعليم على مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل

The Impact Of Education On The Participation Of Algerian Woman In Labor Market

ط.د. طرفة فاطمة الزهراء
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر
f.terfa@univ-chlef.dz

أ.د. البشير عبد الكريم
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر
Ak_elbachir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/06/12 تاريخ القبول: 2019/01/09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تعليم المرأة الجزائرية ومعدل مشاركتها في سوق العمل من خلال التطرق إلى التطور الكمي الذي مر به التعليم في الجزائر بمختلف مراحله بصفة عامة وتعليم الإناث بصفة خاصة، وإبراز مختلف الإحصاءات المتعلقة بالمشاركة الإقتصادية للمرأة الجزائرية حسب مستويات تعليمها.

وبناء على الإحصائيات والتحليلات فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لتعليم المرأة الجزائرية ومعدل مشاركتها في سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: تعليم المرأة، معدل النشاط النسوي، المشاركة الإقتصادية، سوق العمل، عرض العمل.

Abstract :

This study aims to highlight the relationship between the education of the algerian woman and the rate of her participation in the labor market through the broaching for the quantitative devlopment of algerian education with its various stages especially the female education, and highlight the various statistics related to the economic participation of the algerian woman according to their levels of education.

Based on the statistics and analyzes, the study found that there is a positive effect of the algerian woman's education on their paricipation rate in the labor market.

Key Words: Woman's Education, Feministactivism, Economic Participation, Labor Market, Labor Supply.

JEL Classification : E24 , I21, J01, J16, J22 .

* مرسل المقال: طرفة فاطمة الزهراء (f.terfa@univ-chlef.dz)

المقدمة:

ارتفع معدل مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية وذلك راجع لعدة مؤشرات من بينها التحسن الواضح في مستوى التعليم والتأهيل، تراجع سن الزواج، انخفاض معدل الإنجاب وبالتالي انخفاض المسؤوليات العائلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساهم الوضع الإقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية للأسر في دخول المرأة الجزائرية إلى سوق العمل، وزاد في تدعيم هذه المشاركة الإنفتاح الثقافي والإجتماعي للمجتمع الجزائري .

ولمعرفة علاقة تعليم المرأة الجزائرية بمشاركتها في سوق العمل طرحنا السؤال التالي :**هل يؤثر تعليم المرأة الجزائرية على نسبة مشاركتها في سوق العمل ؟كيف ؟**و بغرض الإجابة على هذا التساؤل قمنا بتحليل النقاط التالية: عرض العمل في الفكر الإقتصادي، مفاهيم ومؤشرات سوق العمل، واقع النظام التعليمي في الجزائر وتطوره، التحليل الإحصائي لتعليم المرأة وسوق العمل في الجزائر.

1. عرض العمل في الفكر الإقتصادي:

سنتطرق في هذا المحور إلى أهم الإختلافات النظرية بين المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية حول عرض العمل.

1.1. عرض العمل عند النيوكلاسيك:

يمثل عرض العمل كمية العمل التي يرغب الأجراء ببيعها في السوق عند كل مستوى من الأجر، أما بالنسبة للعائلات فيمثل عدد الساعات من العمل المستعدة لأن تعرضها على المؤسسة. إن اشتقاق عرض العمل بالنسبة للفرد يرتكز علىالمقارنة التي يجريها بين المنفعة المتحصل عليها من الأجر والتضحية بالراحة التي يفرضها عليه العمل. حيث تتمثل الراحة في الوقت غير المخصص للنشاط الأجري،و يمكن أن يتضمن الوقت المخصص لإنتاج السلع والخدمات كالعمل في الحديقة أو أشغال المنزل، ... إلخ.

نضع بعض الفرضيات التي تساعد على اشتقاق منحنى العرض:

- يمكن للفرد أن يختار عدد الساعات التي يرغب في تخصيصها للعمل .
- يتلقى الفرد مقابل العمل الذي يقوم به أجرا، فحتى يقدم الفرد عملا يشترط أن يكون هناك أجر.
- لا يهتم العامل بالمقدار النقدي للأجر، وإنما بالقدرة الشرائية له أي أنه يهتم بالأجر الحقيقي وليس النقدي أو الإسمي.
- يقوم العون الاقتصادي بالتحكيم بين العمل والراحة، حيث يخصص وقتا محددا لكل من العمل (L) والراحة (h)، شريطة أن يعود عليه العمل بأجر يسمح له بالاستهلاك (c).

أ. صياغة النموذج:

تقوم العائلة بتعظيم المنفعة وفق نموذج أمثلي تحت قيد الميزانية الذي من أجله تكون قيم كل من سعر السلع المستهلكة ومعدل الأجر معلومة.

نفترض أن الفرد يملك وقتا متاحا قدره L_0 وأن بإمكانه تسخير هذا الوقت للعمل والراحة ونفترض أن هذين النشاطين قابلين للإحلال،فإذا رمزنا إلى وقت الراحة بـ L وساعات العمل بـ h، يصبح الوقت المتاح إذن: $\mathbf{L_0=h+L}$.

نفترض بصفة عامة أن الفرد يرغب في أكبر قدر ممكن من استهلاك السلع C الناتج عن العمل، أو استهلاك أوقات الراحة L، إذن دالة المنفعة الخاصة به متزايدة مع هذين العاملين، ونرمز لدالة المنفعة بالرمز $U = U(C, L)$، وتمثل مجموع التوليفات (C,L) التي تضمن للفرد نفس مستوى الإشباع $\bar{U}$، معناه مهما يكن $U (C,L)=\bar{U}$ تسمى محنى السواء خصائصه مستمدة مباشرة من دالة المنفعة.

يسعى الفرد إلى اختيار التوليفة "العمل والراحة " التي تضمن له أكبر قدر من الإشباع ومجموع ما يحصل عليه هو:

– مداخيل العمل:إذا سمينا w الأجر الساعي الحقيقي فإن مداخيل العمل نحصل عليها بضرب الأجر الساعي الحقيقي في عدد سات العمل $w\times h$ الذي يسمح للفرد بشراء مقدار C من السلع والخدمات، كما يمكن أن يكسب الفرد دخل R خارج سوق العمل (الثروة، دخل الأسرة، أعمال غير قانونية...).

– نفقات مرتبطة بالراحة: يصعب إدراكها فيتم قياسها بتكلفة الفرصة wL الناتجة عن التضحية بالأجر الذي كان الفرد سيحصل عليه لقاء عمله. وبالتالي يختار الفرد كمية العمل والراحة اللذان يعودان عليه بأقصى إشباع تحت قيد الميزانية التالي:

$$\mathbf{C \leq wh + R}$$

هذا القيد يكتب أيضا بالصيغة التالية: $\mathbf{C+ wL \leq R_0 \equiv wL_0 + R}$

نجد بهذه الطريقة المفاهيم المعتادة لنظرية المستهلك، بحيث يشتري الفرد الراحة والسلع الإستهلاكية عن طريق دخله R_0، برنامج المستهلك يكتب على الشكل:

$$\begin{cases} \mathbf{MaxU(C,L)} \\ \text{S/C} \\ \mathbf{C+ wL \leq R_0} \end{cases}$$

نضع مضاعف Kuhn et Tuker $\lambda \geq 0$ وباستخدام طريقة لاغرانج يتم كتابة العبارة السابقة بالطريقة التالية:

$$\mathbf{\mathcal{L} =(C,L,\lambda)=U(C,L)+ \lambda\ (R_0-C-wL)}$$

نضع U_C و U_L المشتقات الجزئية لدالة المنفعة U، عند التوازن ومن خلال الشروط الأولى نجد:

$$\begin{cases} \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial C} = 0 \iff U_C - \lambda = 0 \\ \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial L} = 0 \iff U_L - \lambda w = 0 \\ \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial \lambda} = 0 \iff R_0 - C - wL = 0 \end{cases}$$

نحصل على الحل الأمثل (C^*,L^*) الذي يقع على خط الميزانية الذي معادلته $C+wL=R_0$، فنجد :

$$\frac{U_L(C^*,L^*)}{U_C(C^*,L^*)} = w \qquad \text{و} \qquad C^*+L^*=R_0$$

العلاقة السابقة تبين أن معدل الإحلال بين العمل والراحة يساوي إلى الأجر الحقيقي.

بيانيا: التمثيل البياني لهذا التوازن والموضح في الشكل التالي يضم مجموع التوليفات (C,L) الممثلة في منحنى السواء الذي يضمن للفرد نفس مستوى الإشباع $\bar{U}$ وخط الميزانية AB الذي ميله w.

يقع الحل الأمثل على النقطة E وهي نقطة التماس بين منحنى السواء وخط الميزانية AB الذي ميله w، ويجب أن تقع هذه النقطة على يسار النقطة A، وإلا يصبح عرض العمل معدوما (L_0=L) و بالتالي انعدام الأجر، كما يجب أن تقع النقطة E على يمين النقطة B، وإلا فإن الفرد يصبح مسخرا كامل وقته في العمل (L_0=h) ويحصل على أجر قدره wh. (Lesueur & Sabastier, 2008)

أي إرتفاع في w يؤدي إلى دوران المستقيم AB حول النقطة A والمحور الأفقي L_0 والمحور العمودي R وفق اتجاه عقارب الساعة، وأي زيادة في الدخل غير الأجري يترجم بارتفاع أعلى خط الميزانية. يعرض الفرد كمية موجبة تماما من ساعات العمل إذا وفقط توفر الشرط التالي: $w < \left(\frac{U_L}{U_C}\right)_A$. الميل الحدي للإحلال عند النقطة A يسمى الأجر الإحتياطي وهو يعرف إذن بـ: $w = \frac{U_L(R,L_0)}{U_C(R,L_0)}$. (Cahuc & zylberberg, 2004)

الشكل 01: التحكيم بين الإستهلاك والراحة.

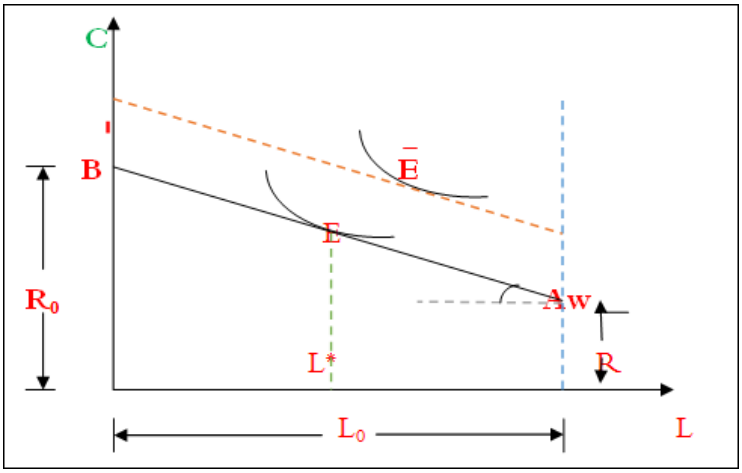

Source: Cahuc & Zylberber, 2004).

ب. أثر الإحلال وأثر الدخل:

يؤدي ارتفاع الأجور إلى توليد أثرين في آن واحد:

ب.1. أثر الإحلال: يقيس على نفس منحنى السواء الإحلال بين الإستهلاك C والراحة L بعد ارتفاع الأجر w، بحيث ترتفع تكلفة الراحة بعد إرتفاع الأجر وبالتالي يميل الفرد إلى استهلاك كمية قليلة منها ويصبح الإهتمام بالعمل أكثر (زيادة عرض العمل).

ب.2. أثر الدخل: يميل الفرد إلى التمتع أكثر بوقت فراغه بعد ارتفاع الأجر، لأن بإمكانه إستهلاك كمية أكبر من السلع بعمل ساعات أقل (انخفاض عرض العمل).

قد يتغلب أثر الدخل على أثر الإحلال في هذه الحالة يكون الأثر الكلي سالبا، وبالتالي يتم انخفاض عرض العمل عندما يرتفع الأجر.ويمكن أن يكون الأثر الكلي موجبا عند مستويات معينة من الأجر وسالبا عند مستويات أخرى.

عندما يرتفع الأجر الساعي فوق الأجر الإحتياطي يسيطر أثر الإحلال وبالتالي يرتفع عرض العمل وبمرور الوقت يسيطر أثر الدخل فيصبح عرض العمل متناقص، هذا هو السبب في اعتبار دالة عرض العمل الفردي في معظم الأحيان لديها نقطة تحول(Cahuc & zylberberg, 2004) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 02:دالة عرض العمل الفردي.

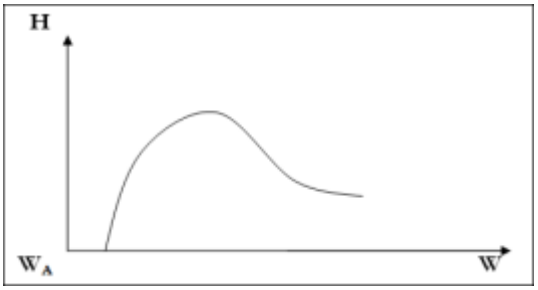

Source : (Cahuc & Zylberberg, 2004).

2.1. عرض العمل عند كينز:

إن عرض العمل عند كينز ليس دالة في الأجر الحقيقي، حيث يرجع ذلك إلى واقع عقود العمل بين العمال وأرباب العمل، فحسب كينز فإن تلك العقود لا تثبت القدرة الشرائية للعمال وإنما الأجر الإسمي لهم. فمن أجل التوظيف يبني الأجير قراره في الإندماج على أساس قيمة الأجر الفعلي المقدم في السوق، أي الأجر الإسمي.

تكون قيمة الأجر الحقيقيغير معلومة في المستقبل لأنها تتوقف على المستوى العام للأسعار والذي تتحكم فيه المؤسسات وليس العمال، كما أن المفاوضات لا تقوم إلا على ما هو معلوم في الواقع. فإذا اقترح رب العمل على أجير في المستقبل أجرا يقل عن الأجر الوارد في سوق العمل بذريعة أن الوضع الإقتصادي سيسوء، فإنه لا يمكن للأجير أن يدعي القبول بهذا الأجر مادام أن بقية الأجراء لا يخفضون هم الأخرون أجرهم وهو أحد أشكال الجمود في الأجور. هذا الجمود في الأجور عند مستوى منخفض يبرر أيضا بوجود التنظيمات النقابية ونظام الحد الأدنى للأجور .

فبمجرد أن الأجراء يتقاضون على عقود العمل من خلال الأجور الإسمية التي توحي بشيء من الوهم النقدي. فإنه من جانبهم يحصل شيء من الغموض بين الأجور الإسمية والحقيقية. وعليه فإن التحليل الكينزي يؤكد بأن منحنى العرض هو دالة متزايدة في الأجر عند اللحظة التي يكون فيها الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

الشكل 03: منحنى عرض العمل عند كينز

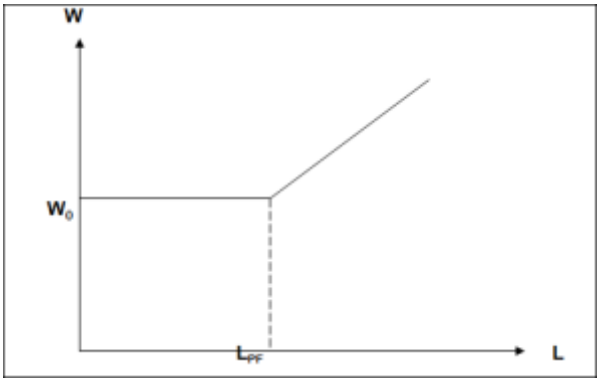

Source : (Tacheix, 2014).

باعتبار أن عرض العمل ليس دالة متزايدة في الأجر فإنه يتم تمثيله بيانيا بخط أفقي يكون مسقطه في محور الفواصل على مستوى معدل الأجر الأدنى $\mathbf{W_0}$. ويسمى هذا الأخير أيضا بالأجر الإحتياطي حيث يمثل الأجر الأدنى التلقائي. وعلى الجانب الأيسر من حالة التشغيل الكامل يكون الأجر الإسمي مستقل عن مستوى العمل، حيث أنه يكون جامدا عند قيمة دنيا. وعندما يتحقق التشغيل الكامل في الإقتصاد، فإن منحنى عرض العمل يأخد ميزة الوصف الكلاسيكي (قديد، 2015).

2. مفهوم ومؤشرات سوق العمل:

وهنا نقوم بتسليط الضوء على مفهوم سوق العمل، قوة العمل ومعدل النشاط.

1.2. سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل. والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وأن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري. وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواءا كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالانترنيت أو الهاتف أو الفاكس (القريشي، 2007).

2.2. قوة العمل(السكان النشيطين):

قوة العمل في توقيت معين هي مجموع السكان الذين يعملون والذين لا يعملون(و مصنفين كعاطلين)في هذا التوقيت المحدد. ويتم الحكم على كون الفرد عاملا أو عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية قصيرة (عادة أسبوع واحد أو يوم واحد). فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملا وإن لم يكن لديه عمل ويبحث عن عمل اعتبر عاطلا. فإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل (وزارة التخطيط دولة الكويت، 2006).

3.2.معدل النشاط(TA):

يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين(PA) على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن، إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي والذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 فرد من السكان الذين هم في سن العمل(PAT) ويعكس درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الإقتصادي من ركود أو انتعاش بالإضافة إلى معتقدات المجتمع (البشير، 2009).

$$TA = \frac{PA}{PAT}$$

3. واقع النظام التعليمي في الجزائر وتطوره:

مر التعليم في الجزائر بالعديد من التغيرات والتطورات بعد الإستقلال نتيجة التحولات الإجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد، كما كان لطبيعة المرحلة الإقتصادية والظروف الخاصة المصاحبة لها دور أساسي في صناعة السياسة التعليمية الجزائرية.

1.3. التعليم الإبتدائي:عرف التعليم الإبتدائي في الجزائر توسعا كبيرا بعد الإستقلال وهذا ما يوضحه الإرتفاع المعتبر لعدد التلاميذ في هذه المرحلة التعليمية كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 04: تطور عدد التلاميذ وعدد الإناث في المرحلة الإبتدائية خلال السنوات من 1962/1963 إلى 2011/2010

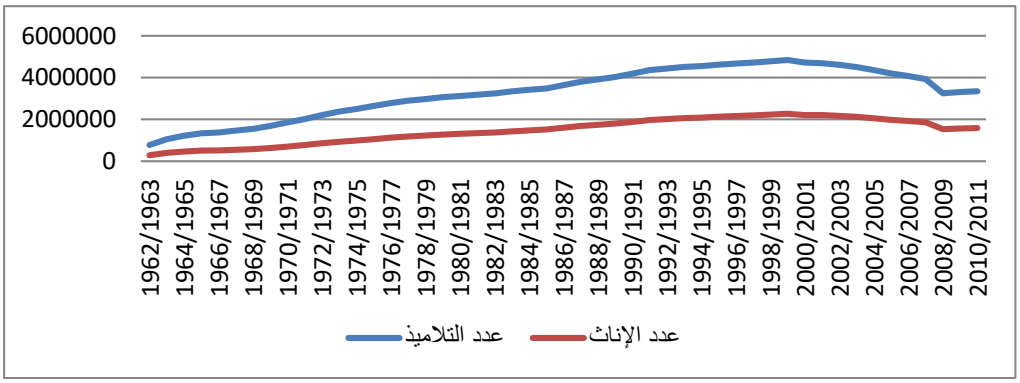

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد التلاميذ في المرحلة الإبتدائية انتقل من 777632 تلميذ في السنة الدراسية 1962/1963 إلى 2206893 بعد عشر سنوات (في السنة الدراسية 1972/1973) ثم قفز إلى 4843313 تلميذ في السنة الدراسية 1999/2000 نتيجة لتحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وارتفاع عدد المواليد ثم بدأ في التراجع نسبيا بعد ذلك في السنوات المواالية، وقد جاءت هذه الزيادة في أعداد التلاميذ في هذه المرحلة لصالح الفئتين، ولكنها كانت لصالح الإناث أكثر مما هي لصالح الذكور، حيث ازداد عدد الإناث

في هذه المرحلة من 855031 تلميذة سنة 1972/1973 إلى 2229152 تلميذة سنة 1999/2000 محققة نسبة مشاركة 38,74%، واستمرت نسبة مشاركة الفتيات في هذه المرحلة في الإرتفاع حتى بلغت 47,37%سنة 2010/2011

2.3. التعليم المتوسط:

مرت هذه المرحلة من التعليم بعدة إصلاحات وتطورات منذ الإستقلال، والشكل التالي يبين التطور الكمي لعدد التلاميذ إجمالا وعدد الإناث منذ الإستقلال إلى غاية 2011.

الشكل 05: تطور عدد التلاميذ وعدد الإناث في المرحلة الثانية (المتوسطة)

خلال السنوات من 1963/1962 إلى 2011/2010

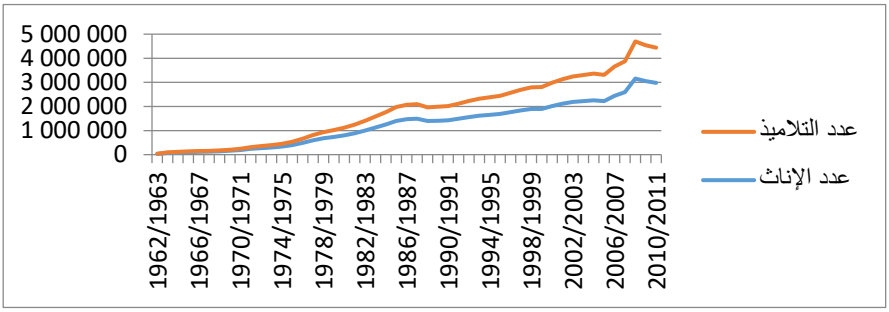

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

الملاحظة الجلية من هذا الشكل هي التطور الكمي الكبير لعدد التلاميذ ككل وعدد الإناث بصفة خاصة حيث انتقل عدد المتمدرسات في هذه المرحلة من 8815 في السنة الدراسية الأولى بعد الإستقلال إلى 22358 في السنة الدراسية 1964/1963، ليبلغ عدد التلميذات 114115 خلال الموسم الدراسي 1975/1974 نتيجة الإجراءات والإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الدولة الجزائرية في قطاع التعليم، واستمر هذا العدد في الإرتفاع فكانت نسبة التلميذات في هذه المرحلة 48,94 % في السنة الدراسية 2011/2010 أي بعدد 1458780 تلميذة.

3.3.التعليم الثانوي:

ركزت خطط التنمية على أهمية التوسع في التعليم الثانوي، وفقا للإحتياجات من الكادر المؤهل تأهيلا يقود للتعليم الجامعي، فقد نالت هذه المرحلة أيضا كغيرها من المراحل التعليمية قسطا كبيرا من الإهتمام والرعاية من قبل الحكومة، وكانت نتائج التطور الكمي كالتالي موضحة في هذا الشكل :

الشكل رقم (06): تطور عدد التلاميذ وعدد الإناث في المرحلة الثانوية خلال السنوات من 1962/1963 إلى 2010/2011

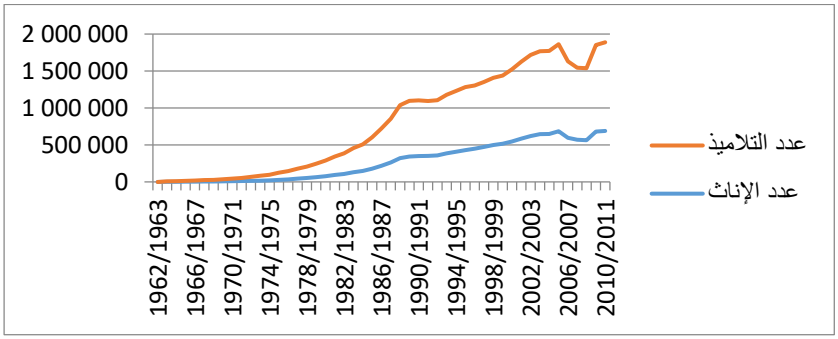

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

زيادة عدد الطلبة المسجلين في التعليم الثانوي من 97571 طالب وطالبة خلال الموسم الدراسي 1976/75 إلى 1122395 طالب وطالبة سنة 2004/03، حيث نلاحظ أن عدد الطلبة تضاعف خلال هذه الفترة بصورة مذهلة (أكثر من 11 مرة)، محققا بذلك معدل زيادة قدره 1150,33% و معدل نمو سنوي للفترة 2004/03-1976/75 قدره 9,11% .

وقد جاءت هذه الزيادة في أعداد الطلبة في هذه المرحلة لصالح الإناث أكثر مما هي لصالح الذكور، حيث زاد عدد الإناث في هذه المرحلة من 27601 طالبة عام 1976/75 إلى 645826 طالبة عام 2004-03 محققا نسبة زيادة قدرها 2339,86% وبمعدل نمو سنوي للفترة 2004/03-1976/75 قدره 11,91 %، كما انعكست الزيادة في أعداد الطالبات في هذه المرحلة في زيادة نسبة الإناث في المرحلة الثانوية من 28,28 % عام 1975 إلى 57,53% عام 2003 (بغداوي، 2007).

4.3. التعليم العالي:

منذ إعلان استقلال الجزائر سنة 1962 تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

- إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية إقتصادية وموارد بشرية محدودة .
- تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.
- توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه .
- إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الإقتصاد الوطني (غربي، 2014).

يعتبر التعليم العالي الحلقة الأخيرة في النظام التعليمي في الجزائر، وقد حضي باهتمام كبير من قبل الحكومة الجزائرية استجابة لمختلف المتطلبات الجديدة خاصة المتطلبات الكمية، والجدول التالي يوضح التطور الكمي لمخرجات التعليم العالي:

الجدول 01: بعض مؤشرات التطور الكمي للتعليم العالي في الجزائر

السنوات	مستوى التدرج		المتخرجين	مستوى ما بعد التدرج		هيئة التدريس	
	المجموع	الإناث	المجموع	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
1963/62	2725	576	93			298	10
1964/63	3565	783	87	156	34		
1965/64	5425	1135	179	211	47		
1966/65	6883	1429	195	231	58		
1967/66	7478	1349	378	286	58	764	
1968/67	8735	1884	654	235	42	693	
1969/68	9794	2255	724	289	51	724	
1970/69	12243	2911	759	317	60	942	
1971/70	19311	4154	1244	423	74		
1972/71	23413	5345	1703	921	197	1718	
1973/72	26074	5835	2355	1048	58	1854	
1974/73	29465	6840	2786	1205	157	2881	
1975/74	35739	8422	2844	1400	947	4041	
1976/75	41709	9543	4661	1766	429	4670	
1977/76	50097	11658	5410	2300	537	4984	
1978/77	51893	12138	5928	2654	746	5886	
1979/78	51510	13669	6046	3231	709	6421	
1980/79	57445	14540	6963	3965	1051	6207	
1981/80	66064	18092	7477	5229	1390	7058	
1982/81	72590	21956	7800	5429	1430	7796	
1983/82	90145	29644	9584	5722	1553	9311	
1984/83	97000	32382	10237	7285	2289	6974	
1985/84	103223	35343	11713	8597	2696	10560	
1986/85	122084	41558	14097	9973	3490	11264	
1987/86	143293	50085	16645	11407	3992	12204	1735
1988/87	161464	57688	18110	12288	4055	12970	2204
1989/88	166717	60635	20493	13400	4462	14087	2871
1990/89	181350	64784	22917	13367	4658	14536	2244
1991/90	197560	77962	25970	14853	4116	15171	2579
1992/91	220878	88833	27954	14607	4669	14496	2663
1993/92	243397	102249	29336	13942	4674	ç1437	3704
1994/93	238091	101458	29341	12791	4685	14180	3363
1995/94	238427	102633	32552	13949	4556	14593	2833
1996/95	252347	113259	35671	14740	3603	14427	3338
1997/96	285554	134912	3723	16941	3756	14581	3376
1998/97	339518	16682	39554	18126	3731	15801	3624
1999/98	372647	188555	44531	19225	6424	16260	3786

4627	17460	7650	20846	29318	52804	208523	407795	2000/99
4806	17780	8792	22533	37195	65192	245244	466084	2001/00
5398	19275	10413	26034	41154	72737	293652	543869	2002/01
6457	20769	11667	26279	44345	77972	326933	589993	2003/02
7309	22650	13038	30221	56127	91830	347374	622980	2004/03
8593	25229	14670	33630	61000	106000	415242	721833	2005/04
8800	25831	16000	37000	_	_	440000	767320	2006/05

المصدر: (بغداوي، 2007، ص ص: 52-53).

إن نسبة الإناث إلى الذكور في التدرج أصبحت تقدر بـ 50,5(%1999/1998) وهذا مقارنة مع نسبة ضعيفة في بدلية الستينات (21,13% في سنة 1963/1962) ومحتشمة في بداية الثمانينات (27,38% سنة 1981/1980). مع العلم أنها وصلت 40% في بداية التسعينات .

إن عدد المتخرجين من مجموع التخصصات ارتقى إلى مستوى معتبر إذ يقترب حاليا من 40 ألف متخرج سنويا، مع الإشارة إلى عدد المتخرجين في السنوات الأولى من الإستقلال كان أقل من 100 (بوسنة، 2000).

الشكل 07: توزيع السكان البالغين 5 سنوات فأكثر حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنتي 2008 و2012

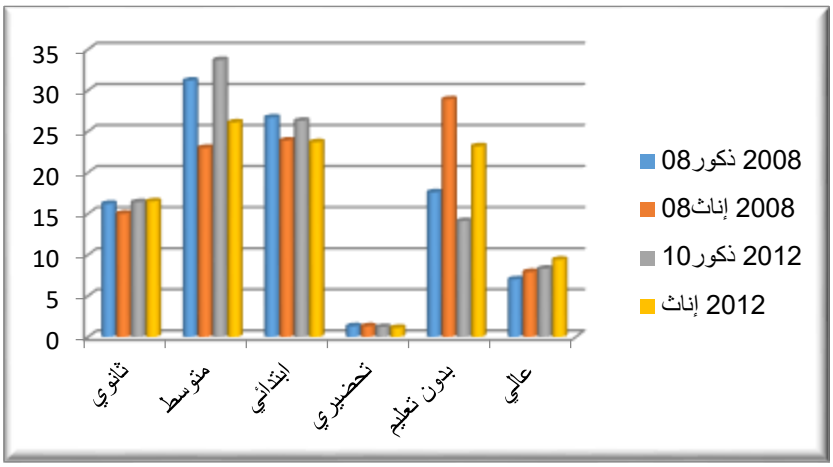

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2012، ص 13).

يمكن للتوزيع الإجمالي للسكان حسب المستوى التعليمي أن يحجب التطورات المسجلة على مر الأجيال. وقد بينت نتائج التوزيع حسب الفئات العمرية أن الفرق بين الجنسين يعكس صورة للوضعية التاريخية لتطور التمدرس بالجزائر وأثر سياسة تعميم التعليم إلى جانب تمدرس الإناث.

يبدو أن ظاهرة عدم تمدرس الإناث أكثر تواجدا لدى الأجيال الماضية مقارنة بالرجال، حيث نلاحظ لدى فئة النساء البالغات ما بين 50-55 سنة أن أكثر من نصف النساء(51,1%) لم يدرسن أبدا في حين تبلغ هذه النسبة (28,3%) عند الرجال من نفس الجيل، وتتزايد هذه النسبة مع ارتفاع السن بالنسبة الرجال والنساء

على حد سواء، كما يزداد الفرق بين الجنسين مع ارتفاع السن حيث نلاحظ لدى فئة البلغين 60 سنة فأكثر 8 نساء من ضمن 10 لم يسبق لهن الإلتحاق بالمدرسة بينما بلغت هذه النسبة 58,9% عند الرجال أي ما يعادل 6 رجال من ضمن 10 (موقع الديوان الوطني للإحصائيات، 2012) .

4. التحليل الإحصائي للمرأة وسوق العمل في الجزائر

تؤكد الإحصائيات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي في الجزائر أن معدلات مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل في تزايد مستمر وهذا راجع إلى الإجراءات والجهود التي تبذلها الدولة لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، كما يرجع بالدرجة الأولى إلى المكانة الإجتماعية التي بلغتها المرأة بفضل تعلمها وزيادة وعيها بقضاياها، وتمكنها من إثبات ذاتها.

1.4. خصائص قوة العمل في الجزائر:

خلال سبتمبر 2015 بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسويةالذي بلغ 2317000 أي ما يعادل 19,4% من إجمالي هذه الفئة.

وبلغت نسبة النشاط الإقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,8% مسجلة بذلك إرتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014، وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8% لدى الذكور و16,4% لدى الإناث .

بصفة عامة تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014، حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4,2%، وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479000 شخصا، وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة وفئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية .

وبلغ إجمالي السكان المشتغلين 10594000 شخصا، أي بنسبة 26,4% من إجمالي السكان، يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000 مشتغلة وهو ما يمثل 18,3% من إجمالي اليد العاملة.

أما العمالة "المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر" فقد بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 وتعود هذه الزيادة أساسا إلى الإرتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1,3 نقطة حيث انتقلت من 12,3% إلى 13,6% خلال نفس الفترة (موقع الديوان الوطني للإحصائيات، 2015) .

2.4. المرأة الجزائرية وسوق العمل :

عرفت السنوات الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، حيث ارتفع معدل النشاط النسوي من 12,4% سنة 2005 إلى 16,6%سنة 2016. وترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل بالجزائر لمجموعة عوامل أساسية أهمها:

- تزايد نسبة الفقر في المجتمع؛
- ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال زيادة العمل المنزلي؛
- ارتفاع مستوى التعليم الذي أدى إلى تأخر سن الزواج (رماش، 2010).

يتميز معدل النشاط الإقتصادي بعدم التجانس بين النساء والرجال مانحا بذلك الأغلبية العظمى للرجال، ورغم استقرار نسبة النشاط الإقتصادي الإجمالي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة إلا أن حجم القوى العاملة أو النشيطة في المجتمع تعرف تزايد نسبيا من سنة إلى أخرى، فبعد أن سجل حجم القوى العاملة سنة 2004 حوالي تسعة ملايين ونصف مليون شخص ارتفع حجم الفئة النشيطة ليفوق اثنتا عشرة مليونشخص سنة 2017 ،أما فيما يخص توزيع الفئة المشتغلة حسب الجنس فنجد أن حوالي72 % هي حصة الرجال مقابل 18%للنساء، ويرجع ذلك إلى تأخرالمرأة الجزائرية في دخول سوق العمل نظرا لتميز المجتمع النسوي الجزائري بشبابه وقضاء فترة الشباب في التحصيل العلمي العالي عند هذه الفئة (تميز المرأة الجزائرية العاملة بمستوى تعليمي عالي)، وكذا تفضيلها للشغل القريب من المنزل .

الجدول 02: توزيع السكان الناشطين ومعدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس في الجزائر سنة 2017

	السكان الناشطين (بالألف)			معدل النشاط الإقتصادي(%)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المجموع	9819	2479	12298	66,3	17	41,8
%	79,84	20,15				

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر2017).

الشكل 08:دائرة نسبية للسكان الناشطين في الجزائر حسب الجنس سنة 2017 (%)

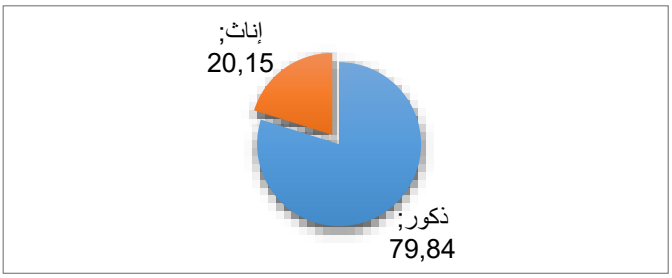

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (02).

نلاحظ من الجدولو الشكل أعلاه أن إجمالي عدد السكان الناشطين بلغ 12298000 شخص سنة 2017، بينما كان عدد النساء الناشطات إقتصاديا 2479000 امرأة بنسبة 20,15% من إجمالي السكان الناشطين إقتصاديا.

الجدول 03:نسبة النشاط الاقتصادي ونسبة العمالة بحسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها (%) سنة 2017

	معدل النشاط الاقتصادي			نسبة العمالة		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	40,1	4,9	16,8	39,2	4,7	16,3
ابتدائي	69,3	9,4	41,5	64,2	8,3	38,2
متوسط	76,1	12,9	52,2	67,5	10,2	45,8
ثانوي	64,5	17,7	41,7	58,7	14,2	37,0
جامعي	61,2	42,2	50,2	54,7	31,5	41,3
الشهادات المحصل عليها						
بدون شهادة	61,2	7,3	33,9	56,0	6,2	30,8
شهادة التكوين المهني	82,9	37,2	65,4	72,6	29,6	56,2
شهادة التعليم العالي	78,1	61,9	68,6	69,9	46,3	56,2
المجموع	66,3	17,0	41,8	60,0	13,5	36,9

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر 2017).

تبين الإحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه أن50,2%من السكان ذوي مستوى تعليمي جامعي نشيطين اقتصاديا. وتمثل نسبة النساء النشيطات اقتصاديا 42,2%من النساء ذوي مستوى تعليمي جامعي وهي نسبة كبيرة تعكس التطور الكمي الذي عرفه معدل النشاط النسوي في الجزائر.

أما فيما يخص نسبة النساء الجامعيات العاملات فقد سجلت 31,5%و هي نسبة غير متكافئة مع نسبة النساء الناشطات إقتصاديا الذين يحملون مستوى جامعي وهذا يؤكد أن حصيلة تشغيل النساء في المجتمع الجزائري تبقى ضئيلة على الرغم من المستوى التعليمي المتقدم الذي عرفته المرأة الجزائرية .

الشكل 09: معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة الجزائرية حسب المستوى التعليمي سنة 2017

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 03.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل المشاركةالإقتصاديةبلغ 4,9%عند النساءبدون مستوى تعليمي، و9,4%عند النساء ذوي مستوى تعليمي ابتدائي، كما عرفت فئات النساء ذوي مستوى تعليمي متوسط، ثانوي وجامعي معدلات مشاركة أكبر قدرت بـ: 12,9%، 17,7%، 42,2% عند على التوالي.

يبين هذا الشكل أن مستوى تعليم المرأة الجزائرية له تأثير على معدل مشاركتها في سوق العمل حيث نلاحظ أن معدلات المشاركة الإقتصادية عند النساء ترتفع بارتفاع مستوى تعليمها، وبالتالي تعليم المرأة له تأثير إيجابي على مشاركتها في سوق العمل.

الشكل 10: معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة الجزائرية حسب الشهادة المتحصل عليها

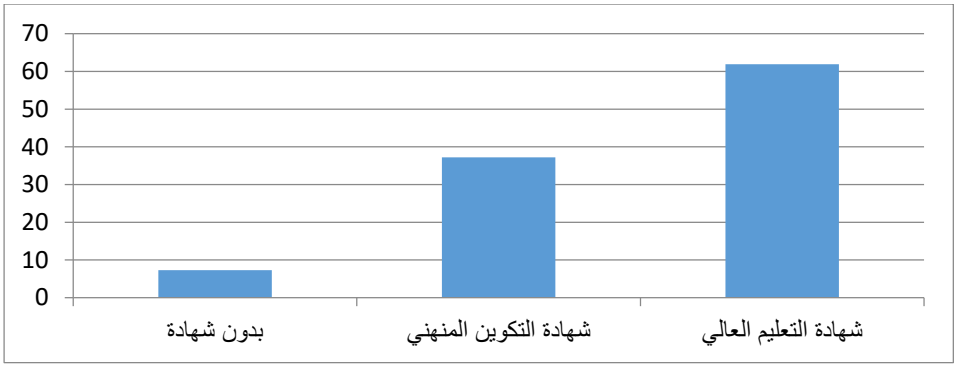

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 03.

شهدت معدلات المشاركة الإقتصادية للمرأة الجزائرية حسب الشهادة المتحصل عليها نسبا متزايدة، حيث سجلت 7,3% عند فئة النساء بدون شهادة، 37,2% عند فئة النساء المتحصلات على شهادة التكوين المهني و61,9% عند فئة النساء المتحصلات على شهادة العليم العالي.

نستنتج بناءا على معطيات هذا الشكل أن الشهادة المتحصل عليها من طرف النساء الجزائريات تساهم في التأثير على معدلات مشاركتهن في سوق العمل.

الخاتمة:

توغلت المرأة الجزائرية بقوة في سوق العمل استجابة للتطورات والتغيرات الكبيرة ومواكبة للإنفتاح الواسع الذي عرفه المجتمع الجزائري على غرار بقية الدول النامية، وقد كان لتعليم المرأة الأثر المباشر على زيادة معدلات مشاركها الإقتصادية حيث شهد التعليم النسوي قفزات عملاقة بعد الإستقلال موازاة مع التطور الكمي الذي عرفه التعليم الجزائري في مختلف مراحله.

اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتعليم المرأة الجزائرية على معدلات مشاركتها في سوق العمل، حيث عرفت مشاركة المرأة الجزائرية معدلات متزايدة حسب تدرج المستويات التعليمية وتم تسجيل أكبر معدل مشاركة في سوق العمل عند النساء ذوي مستوى تعليمي جامعي قدر بـ 42,2%، و61,9% عند النساء المتحصلات على شهادة التعليم العالي.

المراجع المستعملة:

- بغداوي. جميلة. (2007). *أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر الفترة 1975-2003*. جامعة الشلف، الجزائر.
- غربي. صباح. (2014). *دورالتعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي*. جامعة بسكرة، الجزائر.
- قديد. عبد القادر. (2015). *،أثرالإنفتاح التجاري على سوق العمل- دراسة تحليلية قياسية مطبقة على حالة الجزائر*. جامعة الشلف، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر.
- البشير. عبد الكريم. (2009). دلالات معدلات البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير سوق العمل. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس* .
- بوسنة. محمود. (جوان, 2000). تأملات حول تطوير التعليم في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية: عرض لتجربة الجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية،العدد 13* .
- القريشي. مدحت. (2007). *اقتصاديات العمل*. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى.
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات. (2012). http://www.ons.dz.
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات. (2015). http://www.ons.dz.
- رماش. هاجر. (2010). *إتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر*. جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر.
- وزارة التخطيط دولة الكويت. (2006). *نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت*. الكويت: دراسة استشارية مقدمة إلى قطاع التخطيط واستشراف المستقبل.

- Cahuc, P., & zylberberg, a. (2004). *labor economics*. London, England: Cambridge, Massachusetts.
- Cahuc, P., & zylberberg, a. (2004). *labor economics*. London, England: Cambridge, Massachusetts.
- Lesueur, J-Y., & Sabastier, M. (2008). *Microéconomie de l'emplois, Théorie et applications*. Bruxelles: Boeck.